مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 02 (2021م) ـ ص ص 527 – 546
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

دور الفقهاء في إصلاح التربية والتعليم في مغرب القرن 19
الفقيه أحمد بن عبد الواحد بن المواز (ت: 1341هـ) أنموذجا
دراسة من خلال: " خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام"

The role of jurists in education reform in the Maghreb of the 19th century

Jurist Ahmad bin Abdul Wahid bin Al-Mawaz (d.1341 AH) as a model

Study through: "The Pens Step in Teaching and Education in Islam"

كـمال أمساعـد (*)

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة القاضي عياض– مراكش (المغرب)

Kamalmsaad80@gmail.com

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/02/21	2021/05/08	2021/11/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

كانت الدعوة إلى إصلاح التعليم ملحة في العديد من المجتمعات الإسلامية، وممن تصدي لهذه المهمة الجسيمة في المغرب علماء وفقهاء أجلاء، ومن هؤلاء الفقيه المالكي أحمد بن عبد الواحد بن المواز 1341هـ في كتابه: "خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام" الذي عبر فيه الكاتب عن نظرة ونظرية شاملة لموضوع التربية والتعليم. ويهدف البحث إلى تناول موضوع التربية والتعليم بشكل شمولي وبين أسس ومبادئ التربية الإسلامية، كما تناول بيان العلاقة بين أنواع العلوم الدينية والكونية، ومراتبها والعلوم المقاصد والعلوم الآلات، ومناهج تعليمها والقدر الكافي من كل نوع، وشروط المربي وحقوقه وواجباته، ومناهج التربية والتعليم منذ زمن النبوة إلى عصره، وطرائق التدريس في الأقطار الإسلامية.

ومن نتائج البحث: مشاركة الفقيه المالكي المغربي في حل إشكالات ميدان التربية والتعليم؛ حيث اعتبر ابن المواز أن الشرائع السماوية تربية من الخالق للخلق مما استوجب تأسيس التعليم الإسلامي على صحة الاعتقاد، وعلى الجمع في بين علوم الدين وعلوم الدنيا. انتقد ابن المواز نظام التقويم بالامتحانات والاختبارات واعتبرها غير قادرة على الكشف عن المستوى الحقيقي للمتعلم وأن نظام الإجازة أجدى وأنفع. كما اعتبر ابن المواز أن التربية مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية. ونبه إلى أن مكانة العلماء في الأمة من مكانة العلم فيها، فالواجب على الأمة تفضيلهم على غيرهم وبذل الاحترام والتقدير لهم.

(*) المؤلف المراسل.

الكلمات المفتاحية: التعليم؛ ابن المواز ؛ الفقه المالكي؛ التربية؛ مناهج.

Abstract :

The Maliki jurist Ahmad bin Abdul Wahid ibn Al-Mawaz 1341 AH expressed in his book: "The Pens Step in Teaching and Education in Islam" about a comprehensive view and theory of the issue of education. The research aims to comprehensively address the subject of education and the foundations and principles of Islamic education, as well as explaining the relationship between the types of religious and cosmic sciences, their ranks, the sciences purposes, the sciences and machines, the conditions of the educator, and the curricula of education since the time of the prophethood To his time.

Ibn Al-Mawaz considered that the divine laws are education from the Creator to the creation, which necessitated the foundation of Islamic education on the validity of belief, and on the combination of the sciences of religion and the sciences of the world. he criticized the evaluation system for examinations and tests and considered it incapable of revealing the true level of the learner. he also considered education a shared responsibility between the family and the educational institution. He cautioned that the status of scholars in the ummah is based on the position of knowledge in it.

Keywords: Teaching; ibn Al-Mawaz; Maliki jurisprudence ; education; curricula.

1. مقدمة

الحمد لله الذي فضل نوع الإنسان، وشرفه بالعقل والعلم وحسن البيان، وجعل كماله في الفوز بسعادتي المعاش والمعاد، وهداه إلى طرق اكتساب المعارف والعلوم، وشرع له في التربية والتعليم وسائل تثمر بها الأفكار وتنفرج بها الفهوم، لتبقى مصالح السعادتين في النوع الإنساني محفوظة، وتستمر نتائج المعارف بعيون المراقبة والاهتمام ملحوظة، والصلاة والسلام على الواسطة العظمى التي جاءت شريعته بأكمل المصالح بداية وختما، وعلى آله وأصحابه المرشدين الذين كانوا في نصحهم وتعليمهم هداة للأمة.

إن من فضل هذا الدين على البشرية أن جاءها بمنهاج قويم شامل في تربية النفوس، وتنشئة الأجيال، وتكوين المجتمعات، وبناء صرح الحضارات، وما ذاك إلا للخروج بالإنسانية من ظلمات الشرك والجهالة والضلال إلى نور التوحيد والهدى والعلم والأمان، قال تعالى في محكم كتابه: ﴿**قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم**﴾ (المائدة: 16).

فهيأ الله تعالى لهذه الأمة رجالا حملوا الأمانة بعد رسول الله ﷺ، وكانوا إسوة حسنة لمن خلفهم، فكانوا بحق سلفا صالحا، وظلت الأجيال المسلمة عبر القرون تنتقي من معين فضائلهم، وتستضيء بنور مكارمهم، وتنهج في التربية حتى العصر الذي بعد فيه المسلمون عن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ،

واستطاع الغرب اكتساح العالم الإسلامي برمته من خلال عمليات التوسع والاستعمار التي عرفتها معظم البلاد الإسلامية.

فمن هنا كانت الدعوة إلى الإصلاح ملحة في العديد من المجتمعات الإسلامية، من أجل النهوض بالأمة من جديد واستعادة المجد الضائع، والعز الغابر. وممن تصدي لهذه المهمة الجسيمة في بلدنا المغرب علماء وفقهاء أجلاء، ومن هؤلاء الفقيه المالكي **أحمد بن عبد الواحد بن المواز** (ت1341هـ) في كتابه: "**خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام**". وقد حاولت في هذه الورقة البحثية التعريف بهذا العلم وبكتابة، مع وضع القارئ في السياق الثقافي لتأليف هذا الكتاب، ثم حاولت رصد أهم أسس ومرتكزات دعوة ابن المواز إلى إصلاح التربية والتعليم في عصره ووفق تصوره.

2. المبحث الأول: السياق التاريخي لخطوة الأقلام.

لقد عاش المغرب خلال القرن 19 مخاضا عسيرا على الصعيد السياسي والاجتماعي والفكري، كاد يمكنه من نهضة حضارية كبرى لولا أن عوامل الفشل والهزيمة كانت أقوى فأدت إلى التقهقر والنكوص على جميع الأصعدة وفي كل المستويات، وقد كانت نتيجة ذلك أن وجد المغرب نفسه داخل العصر الحديث، متمثلا بعض مظاهر الحداثة والنهضة، دون أن يكون قد خضع في ذلك لصيرورة نهضوية داخلية، فعلية ومتماسكة ومتنامية، ودون أن يعدم –في نفس الوقت– جهودا تنويرية أضاءت بعض جوانبه الفكرية والأدبية والسياسية والاجتماعية.

وقد تجسد اصطدام المغرب بالغرب في مجموعة من الأحداث التاريخية الحاسمة والمتلاحقة، التي جعلته يتقهقر سريعا أمام الدول الأوربية المتطلعة إليه بأساطيلها وجيوشها ووسائلها المتطور، بدأت تلك الأحداث الجسام باحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، لتصل إلى فرض نظام الحماية على المغرب من سنة 1912م إلى 1956م. كل ذلك مرورا بهزيمة المغرب أمام الجيش الفرنسي في معركة إيسلي عام 1844م ، واستيلاء إسبانيا على مدينة تطوان عام 1860م بعد معركة انهزم فيها الجيش المغربي.

وكان من الطبيعي أن تحدِث هذه الوقائع الكبرى والخطيرة رجة عنيفة في المغاربة، سواء منهم الجهات الرسمية أو الشعبية، وسواء منهم النخب المثقفة أو عموم الناس؛ لذلك ظهرت بعض ردود الأفعال التي جسدت محاولات النهضة المغربية، في سياق النهضة العربية عامة. وكما يذهب إلى ذلك الأستاذ محمد المنوني، فقد شهد المغرب في القرن التاسع عشر« حركة تجديدية» ساهمت فيها أطراف متعددة، رسمية وشعبية، غير أنها كانت حركة «محدودة» (محمد، 1985، صفحة 125/1).

وأمام الانبهار بقوة الغرب العسكرية والتنظيمية قرر المولى الحسن الأول إدخال إصلاحات عسكرية وجبائية ومالية وتعليمية قصد الخروج من التخلف وإصلاح ما فسد واختل في بنية الدولة ونظمها. هذا ما حدا بالسلطان إلى إيفاد البعثات الطلابية إلى مختلف البلدان الأوربية على غرار بعثتي محمد علي في مصر، وبعثة اليابان قصد تحصيل لغات تلك البلاد، وتعلم فنون "الطبجية" (الفنون العسكرية)، والفنون المدينة والطبية والصناعية (الكريم، 1938، صفحة 423).

إلا أن أثر هذه البعثات ظل محدودا إذ لم يعرض لمناحي الحياة الروحية والاجتماعية بل هو ظل متعلقا بالجوانب العسكرية التقنية المحضة، ومن ذلك أيضا أن بنيات الدولة ذاتها فضلا عن المجتمع حين عودتهم مهيئين ومدربين، يعيشون على هامش الحياة التي أعدوا من أجلها (العلوي، 1992، صفحة 47) فبذلك لم تؤد هذه البعثات ما كان منشودا، بل كان مصيرها الإقصاء والتهميش.

وأمام الأوضاع التي عرفها المغرب بعد هذه الفترة من تغلغل للاستعمار الفرنسي، ساد في البلاد خطاب إصلاحي تمثل في الدعوات الإصلاحية والكتابات النظرية والفكرية التي كان ينادي بها المثقفون المغاربة، سواء كانوا من رجال المخزن أم من الفقهاء أم من التجار، منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، وأغلب هذه النصوص الإصلاحية التي دونت في هذه الفترة أصابها الضياع أو أن أغلبها لازال مخطوطا أو مطبوعا بطبعة حجرية، لكن جميع المبادرات الإصلاحية كانت قاصرة لأن مشاريعها أنصبت على ما هو عسكري وأهملت ما هو أساسي في نهوض الأمم. ألا هو الازدهار الثقافي والاقتصادي اللذان يمهدان بدورهما إلى القوة العسكرية.

ولا غرو أن حركات التحديث والإصلاح التي عرفها المغرب منذ منتصف القرن 19 هـ إلى بداية القرن 20، وإن لم ترق إلى ما كان منشودا منها، فإن من ثمارها أنها أغنت الساحة الثقافية المغربية بالعديد من المؤلفات والمصنفات التي ساهمت في تنويع الإرث الثقافي والفكري المغربي وإثراءه، وقد ساهم في ذلك ظهور حركة الطباعة.

وعلى أي ينبغي الاهتمام بهذه المخطوطات بالنظر إلى قيمتها الحضارية باعتبارها حاملا من حوامل المعرفة، وإلى قيمتها العلمية باعتبارها نتاج لثلة من الفقهاء المغارب المالكيين، خلال فترة خاصة جسدت بشكل كبير حضور الفقيه في مجريات الأحداث التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

3. المبحث الثاني: السياق الثقافي لخطوة الأقلام.

إن المراجع والكتب الأدبية الأكثر تداولا وانتشارا تعطينا لا محالة فكرة عامة وعن الحاجة الاجتماعية والدينية والاقتصادية للتعليم في ذلك الوقت، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن العلاقات الاجتماعية

والمؤسسات الإدارية والسياسية ونظم القيم ومدى إشعاعها ربما اتسمت جميعها بطابع ثقافي "مدرسي". لقد كان العلم لا ينفصل عن الأخلاق في العملية التربوية وكان السلوك، مقرونا بالمعارف التي يكسبها المتعلم أثناء التعلم؛ فالمثل التربوي الأعلى يتجلى كله في أفق ديني معياري يضفي على المعرفة صبغة أخلاقية وروحية واضحة. وقد لعب العلماء والمعلمون دور الوسيط في نقل التقاليد وفي بث النماذج الثقافية الجماعية (المسعودي، 1993م، صفحة 218).

أما بخصوص الفضاءات التعليمية فإن الكتّاب يعتبر أول مؤسسة يتوجه إليها الصبيان قصد التعلم، وهي بمثابة ما ندعوه اليوم بمدارس التعليم الابتدائي، "إذا بلغ الصبي الخامسة من سنيه يدخل للكتّاب القرآني يتعلم فيه الحروف والكتابة، وآداب العبادة من تعليم وضوء وحركات واعتدال وطمأنينة في الصلاة، وكالاقتصاد في المشي وتناسب الخطوات وحسن المخاطبة، وحفظ السور القصيرة من سورة النبأ إلى المعوذتين مع حسن الترتيل ومعرفة مخارج الحروف..." (فتحا، 1971، الصفحات 162- 163).

وحينما يدخل الطفل سنا متأخرة تتراوح بين عشر وأربع عشرة سنة تبدأ مرحلة دراسة الكتب الأمهات مثل الأجرومية والألفية في النحو، ورسالة "المختصر" للشيخ خليل في الفقه ثم تعمق دراسة ذلك في الجوامع والزوايا (Abdellah، 1977، صفحة 193). ونشير إلى أن التعليم في الكتاتيب لم تحدده تشريعات ولا قوانين بل ضبطته أعراف وتقاليد حسب المناطق ولا تتدخل الأحباس في التدبير إلا حينما يكون للكتاب وقف معين (إبراهيم، 1985، الصفحات 10-11).

وكان النابهون من الطلبة ومن يجدون العناية والتشجيع من أولياء أمورهم يتطلعون إلى ولوج المرحلة الثانوية، حيث يتكون الطالب ويتخصص في فرع من فروع التعليم الديني. وكانت الزوايا بمثابة مدارس ثانوية منتشرة في مناطق اشتهرت بالتعليم والتربية كمدن: سلا والرباط وتطوان ومراكش كنماذج للمدارس الحضرية. وبلاد سوس والحوز وبلاد جبالة كنماذج للمدارس البدوية، تحت إشراف جامعة القرويين(تضم جامعة القرويين اليوم كلية أصول الدين بتطوان وكلية الشريعة بفاس واكادير) في فاس التي تأسست في القرن الثامن الميلادي (الثاني الهجري) من طرف فاطمة الفهرية، وهي أقدم جامعة في العالم وفي جامع بن يوسف في مراكش، وجامع اليوسفية بفاس.

وفي معظم المساجد كان على الطلاب حفظ القرآن كله أو معظمه ومعه قدر معتبر من الأحاديث النبوية الشريفة، وكان هذا الأمر شيئا أساسيا لدراسة المزيد من العلوم الاسلامية " (الله، 2004، الصفحات 47-48). وإذا كان المغاربة يحرصون على إرسال أبنائهم إلى المدارس القرآنية للحصول على المعرفة إلا أن القليل من هؤلاء هو الذي يواصل إلى المراحل العليا في الجوامع الكبيرة بسبب الفقر أو

بعد المسافة (الله، 2004، صفحة 49). أما الأطفال الذين لا يقدرون على حفظ القرآن يتركون الدراسة لتعلم حرفة يدوية أو يصبحون ببساطة رعاة.

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة لها حق التعلم مثل الرجل، وتحظى بمكانة عليا محترمة في الإسلام وفي المجتمع المغربي العريق ودورها في التعليم يتجلى في كونها القاعدة الأخلاقية الاجتماعية لأسرتها (الله، 2004، الصفحات 49-50).

أما بخصوص المعلم فقد كانت النظرة إليه تختلف في تلك الفترة من موقع اجتماعي إلى آخر، وقد كان هناك ما يميز المعلمين بأصنافهم المختلفة ودرجاتهم العلمية المتفاوتة. فهناك العالم الفقيه الموسوعي الذي يؤدب أبناء الخلفاء والأمراء، وكان في الغالب يدعى مؤدبا وهناك صنف من المعلمين يذهبون إلى البيوت الخاصة لتعليم أبناء الوجهاء والأثرياء أما معلم الكتاب فيأتي في الدرجة السفلى من هذا السلم الترتيبي، ولم يشغل المعلمون مناصب مهنية واجتماعية عالية، وإنما كانت لهم مسؤوليات ثقافية واجتماعية واسعة (المسعودي، 1993م، الصفحات 152 – 153 -154)

وإذا كانت المناهج الدراسية الابتدائية تقوم على الحفظ ومعرفة قواعد اللغة العربية القديمة وفهم المبادئ والممارسات الإسلامية الأساسية، وبعض المجالات الأكثر بساطة المتعلقة بالتشريع الإسلامي، فإن المناهج في المراحل الثانوية عادة ما تعتمد على مؤلفات الصنهاجي الأجرومية وألفية ابن مالك، وهما أشهر كتابين دراسيين في قواعد اللغة، وكذلك أعمال ابن عاشر؛ كالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين مع تعليقات عليه حول أساسيات الإسلام، و"تحفة الحكام في نقد العقود والأحكام"، لمؤلفه الفقيه ابن عاصم الغرناطي(829 هـ) وهي أكثر الكتب المدرسية تبسيطا (الله، 2004، الصفحات 50-51).

وعموما قد يعترض على برامج المدرسة المغربية لفترة ما قبل الحماية برامجها ومحتواها المعرفي من أنه لم يكن علميا بالدرجة الأولى، وأنه تقليدي، ومع ذلك فإنه كان أكثر صلة بالمغاربة، إذ يمكن اعتبار خصائصه ذات صلات وثيقة بالحياة الاجتماعية للمغاربة بمعنيها المادي والروحي، وبطبيعة الجماعة، فلم يلاحظ أي انفصام بين هذا التعليم والنشاط الإنتاجي. كما أنه وافق مراحل تطور الطفل فيزيقيا ووجدانيا وعقليا مما يجعلنا نحس ونقر بأن انسجاما وتناغما سادا العلاقة بين مضامين التعليم والواقع المغربي طيلة فترات ما قبل الاستعمار.

وبعد عقد الحماية سنة 1912 عمل المستعمر على نشر اللغة الفرنسية بالمغرب، فقد أيقن أن التعليم هو السلاح الفعال لغزو الفكر، وستكون اللغة الفرنسية القناة الوحيدة لذلك. لقد بدا لصانعي الاستعمار

بكل ثقة أن المدرسة أداة خطيرة للتدجين والغزو، ولذلك عمل الفرنسيون على زرع نظامهم التعليمي بالمغرب وأسست المدارس الأولية الفرنسية والثانوية، وقد سعى المستعمر من خلال نشر المدارس في المغرب إلى توجيه عقلية السكان والعمل على تحويل مصيرهم لصالحه ضمانا لاستمراره وذلك عن طريق تركيز اللغة الفرنسية. وهذا ما عبر عنه فيكتور بيكي وكان من المتحمسين للاستعمار بصفة عامة يقول: "هؤلاء السكان يمكنهم بل يجب عليهم في وقت قصير أن يصبحوا فرنسيين لغة وفكرا" (العلي، 1993، صفحة 148).

وعموما فإن وضع التعليم في المغرب قبل الاستقلال لم يوفر التقدم الكافي في مجال التعليم بل وفر الشيء القليل فقط؛ وفي واقع الأمر فقد تدهور التعليم التقليدي في المدارس الإسلامية فيما يخص عدد الطلاب، ونوعية التعليم مما أدى إلى فقدانه لمكانته شيئا فشيئا سواء في المناطق الواقعة تحت نفوذ فرنسا أو إسبانيا فقد كانوا أيضا يهدفون إلى تدمير التعليم المغربي الأصلي، ولتحقيق هذا الهدف عملت على منح أراض للمستوطنين، وتشجيع الإرساليات الكاثوليكية، وتنمية ثقافية ولغة دولة الحماية مع تجاهل المدارس الإسلامية العربية (الله، 2004، صفحة 59).

4. المبحث الثالث: الفقيه أحمد بن المواز.

هو أبو العباس أحمد بن الشيخ عبد الواحد بن محمد بن المواز السليماني الحسني، الفاسي ثم الرباطي الوفاة. كان ابن المواز العالم، والموظف المخزني السامي، شب وشاب في طلب العلم واتسمت مسيرته العلمية بالعطاء الوافر، وفي التعريف بمكانته العلمية نترك الكلمة لزميل له وكاتب مثله هو محمد بوجندار:

«أحمد بن عبد الواحد بن المواز قاضي القضاة وأحد الفحول الوعاة وأبطال الآداب الكماة، شب وشاب في طلب العلم والأدب والحكمة والقراءة إقراء وتأليفا وإفناء، وتربى في حجر الرياسة متدرجا في مدارج الكياسة إلى أن جال جولاته في معترك السياسة، وتقلب في عدة وظائف عليمة ومخزنية أيام الدول الأربع الحسنية والعزيزية والحفيظية واليوسفية من الكتابة إلى السفارة إلى العضوية بالمجلس التحسيني لكلية القرويين إلى قاضي القضاة ورئيس المجلس الاستئنافي القضائي بالرباط » (مصطفى، 1987، صفحة 93).

توفي رحمه الله يوم الخميس ثالث عشر صفر الخير عام أحد وأربعين وثلاثمائة وألف برباط الفتح محل مأموريته، ثم نقل إلى فاس ودفن بزاوية تقابل دار سكناه بالطالعة تعرف بهم في درب هناك مع والده رحمه الله (الطيب، المجذوب، و ابن سودة ، 2008، صفحة 2929/8).

قد خلف الفقيه والعلم والأديب أحمد بن المواز، وراءه إرثا ثقافيا ومعرفيا غزيرا، وتعد تصانيفه من أعظم التصانيف نفعا، وأغزرها علما، وأدقها نظرا، وأعذبها أسلوبا وأجودها تحقيقا، بشهادة معاصريه وتلاميذه، ومن مصنفاته:

– حجة المنذرين على تنطع المنكرين (الطيب، المجذوب، و ابن سودة ، 2008) : وهو تأليف في القيام عند المولد رد فيه على معاصره وزميله في العمل المخزني "محمد بن الحسن الحجوي "من خلال كتابه " صفاء المورد في عدم القيام عند سماع المولد" (الطيب، المجذوب، و ابن سودة ، 2008).

– ديوان شعر في مجلدين (الطيب، المجذوب، و ابن سودة ، 2008)، وقصائده منثورة في ثنايا كتب بعض مترجميه منها قصيدة بعنوان : تهنئة المسافر بالفوز الباهر» لما كان رئيس السفارة المغربية بمدريد عام (1327هـ)، وهي مرفوعة لجانب السلطان المولى عبد الحفيظ سلطان المغرب الأقصى، وقد هنأه عند الظفر ب "بو حمارة"

– النفائس الإبريزية في هدية الفيل الوافد من فخامة الحضرة الإنجليزية وهو لا زال مخطوط (القادر، 1997، صفحة 433/2) .

– "اللؤلؤ السني في مدح الخباب الحسني" (القادر، 1997)

– المراحل الستة للأصقاع السوسية (القادر، 1997)

– " مطلع الضياء في صحة الكيمياء" يقول إنه ألف بأمر من الملك الحسن الأول (القادر، 1997).

– الطليعة الجلية على نظم الدلالة الكلية في الأحكام الفلكية (يقول إنه ألفه في سنة 1328 هجرية) (القادر، 1997).

– خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام وقد وقفنا عليه وهو موضوع دراستنا، وقد ابتدأ نشرها في جريدة "أخبار تلغرافية" عدد 118 بتاريخ الجمعة 22 فبراير 10/1918 جمادى الأولى 1336 (محمد ا.، المصادر العربية لتاريخ المغرب، 1989، صفحة 273/2). ويوجد الكتاب مخطوطا بالخزانة الحسنية تحت رقم 12394/2 ضمن مجموع، من الصفحة 77 إلى الصفحة 110. وبالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية تحت رقم حـ 40 ضمن مجموع. والمعتمد في الدراسة نسخة المكتبة الوطنية.

5. المبحث الرابع: خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام.

أما كتابنا هذا " خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام" فقد ذكره مؤلفه أحمد بن المواز في مقدمة الكتاب فقال : " ورتبت هذا التلخيص في عشر مقامات لتكون كلياتها على ضبط جهات المقصود

علامات، وسميته خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام".

وبالنظر إلى كتب التراجم فإنا نجد بعض من ترجم له وأخص بالذكر عبد السلام بن سودة أنه يذكره باسمه "خطوة الأقلام في التعليم والتربية في الإسلام". كما أننا نجد بعض الباحثين قد تحدثوا عن الكتاب ونسبوه إلى صاحبه أحمد بن المواز (العلوي، 1992، صفحة 51). كما أن المخطوط ذكره المنوني. ونسبه لصاحبه (محمد ا.، المصادر العربية لتاريخ المغرب، 1989، صفحة 273/2). وعليه فلا يتطرق إليه أدنى شك في عنوانه سيما أن صاحب الكتاب صرح به وكذلك من ترجم له، وعرف بكتبه. وكذلك فحين البحث والتأمل في مضمون الكتاب تجده يتواءم مع العنوان وهذا مما يزيد الاطمئنان، ولا يجعل للارتياب مدخلا ولا متوهما.

ولعل قيمة الكتاب وشرفه من شرف موضوعه، وموضوع الكتاب هو التربية والتعليم في الإسلام، ولا يخفى على كل ذي بال أهمية هذا الموضوع. فقد صنفت تصانيف عديدة تندّ عن الحصر في موضوع التربية والتعليم وطرقها، وآدابها وآداب التلميذ مع الشيخ وآداب الشيخ مع التلميذ إلى غير ذلك؛ لكن ما يميز هذا الكتاب عن غيره من المؤلفات هو طريقة عرض الموضوع عرضا شموليا تناول أسس التربية والتعليم في الإسلام، مرورا بالمناهج الدراسية ومختلف العلوم والمقاصد منها والأدوات وكذا شروط المربين وحقوقهم وواجباتهم مما يجعل خطوة الأقلام فريدا من نوعه.

وبوضع الكتاب في سياقه التاريخي تظهر قيمته وأهميته، خصوصا وأن المغرب أبتلي بمحنة "الحماية"، فكيف التعامل مع هذا الآخر علميا وتقنيا وتنظيما؟.

وابن المواز رحمه الله يقدم في كتابه نموذجا للفقيه المربي والمعلم الحريص على إصلاح منظومة التربية والتعليم في بلاده. كل ذلك بنفس إجابي يرحب بأي نموذج إصلاحي كيفما كانت علاقتنا مع مقترحه مادام لا يخالف عقيدتنا، وقد ذهب إلى حد القبول بما يجده عند "الآخر" من تعليم ومعرفة مذهبا بعيدا يكاد يخرج به عن الأطروحات السلفية المعهودة. وقيمة الكتاب الذي بين أيدينا لا تنحصر قيمته في عصره، بل إلى وقتنا هذا.

6. المبحث الخامس: مرتكزات ابن المواز في دعوته لإصلاح التربية والتعليم.

إن كتاب خطوة الأقلام كما سبق أن ذكرت تناول بشكل شمولي موضوع التربية والتعليم فتناول أسس ومبادئ التربية الإسلامية، كما تناول أنواع العلوم الدينية والكونية والعلاقة بينها، ومراتبها والعلوم المقاصد والعلوم الآلات، ومنهج التعليم والقدر الكافي من كل نوع، وشروط المربين وحقوقه وواجباته، ومناهج التربية والتعليم منذ زمن النبوة إلى عصره، وطرائق التدريس في الأقطار الإسلامية. ولأن المجال لا يتسع

لعرض نظرية ابن المواز بدقائقها وتفاصيلها في إصلاح التعليم فسأكتفي بما أراه ضروريا من الأسس والتوجيهات مما هو مفيد لنا في زمن كثر فيه الكلام عن التربية والتعليم ممن لا يقدّر أهمية هذا المجال وخطورته. وأهم هذه المرتكزات ما يأتي:

1، 6. أولا: الشرائع السماوية تربية من الخالق للخلق:

إن الله تعالى فضل النوع الإنساني على سائر الكائنات، وألبسه خلع الكرامة كلها من العقل والعلم والبيان، والنطق والشكل وجمال الصورة، واستمداد العلوم بالاستدلال والفكر، واكتساب الأخلاق الفاضلة والأوصاف المحمودة، والخصال الشريفة من البر والطاعة، والانقياد وغير ذلك من الكمالات، حتى أن الدنيا جعلها الله كقرية، والإنسان هو رئيسها، والكائنات كلها خادمة له وساعية في مصالحه (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص2-3).

ولما كان الإنسان عاريا لا يهتدي لمصالحه إلا بالمعاناة والتعليم (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص55) فلذلك قرر الله سبحانه بعث الرسل ووضع الشرائع لإظهار لطفه، فالنوع الإنساني لو بقي مهملا بدون شرع وازع، لكان مقتضى غريزته البشرية؛ هو تنازع البقاء، والميل إلى الأغراض، والانهماك في الشهوات بلا حد، فكانت الشريعة بحكمة الله، وازعة للنفوس المذعنة لتلك القوة الغالبة، التي أدركها الشعور الفطري لتقومها، وتخلص اعتقادها في الباري سبحانه، حتى تقتدي بما شرعه لها، وتنخرط في سلك النجاة، وتتمشى على ميزان الاعتدال فتكون فائزة بالسعادة في الدارين (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص4).

واللائق بحكمته تعالى أن لا يتركه سدى، ولا يدعه مهملا من دون أن يأمره وينهاه، ويثيبه على الحسنات، ويعاقبه على السيئات، ويجعل أوضاع الشريعة مهيمنة عليه، وكافلة لتربية أفراده بالأمر والنواهي، والترغيب والترهيب، والإرشاد والاتعاظ، لتكون عقائدهم خالصة، وأعمالهم جارية على ما فيه صلاحهم ونجاتهم، فلا سعادة لهم إلا باتباع الشريعة(خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص5).

فحاجة أفراد النوع الإنساني إلى الشريعة ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء، لأن مبناها على واقع رضى الله وسخطه في حركات العباد الاختيارية بالوحي المحض، فباتباعها تحصل سعادة الروح والقلب والبدن، ولا سبيل إلى هذا الفوز إلا بالعبور على جسرها، وإذا كان اهتمام الخلق مثلا بالطب الذي فيه سعادة الأبدان فقط، فكيف يكون اهتمام العقلاء بما فيه سعادة جميع الأرواح والقلوب والأبدان؟. بل الشرائع كلها مركوز حسنها في العقول، ولا يمكن خروجها عن المصلحة، ودائما تكون أوضاعها الإلهية

منطبقة على ما فيه صلاح الخلق معاشا ومعادا، فهي الطريق الموصل إلى كل سعادة ورتبتها فوق مدارك العقول حيث هي مستمدة من الوحي الإلهي (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص4).

إن التربية بالقوانين الشرعية أولى من غيرها؛ لأن القوانين التي تكون منبرمة بمجرد العقول الإنسانية، لابد أن تتغير بزيادة أو نقصان وقتما تغيرت الأحوال والأزمان، ولا يقف تغييرها عند حد محدود. بخلاف قوانين الشريعة، فإن من استقرأ مصالحها وأحكامها، يراها مناسبة لكل زمان ومطابقة لكل حال. وهذا معنى قول العلماء: إن الشرائع لم تأت بما يخالف العقول السليمة ولكن جاءت بما تعجز العقول عن إدراكه، وقولهم إن مضامين الشريعة كلها تربية من الله سبحانه لعباده. وشتان ما بين تربية الخالق لخلقه، وبين تربيتهم فيما بينهم بمجرد آرائهم (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز،ص5).

2، 6. ثانيا: تأسيس التعليم الإسلامي على صحة الاعتقاد:

يقرر ابن المواز أن التعليم الإسلامي لابد من تأسيسه على صحة الاعتقاد الديني أولا، "حتى إذا تمرن المتعلمون بعد ذلك في علم الطبيعة، وشاهدوا الآثار التي تستنتج منها، لا يغفلون عن توحيد خالقهم سبحانه، ولا يغترون فيظنون أنها مستقلة بالإبداع فينقلب علمهم جهلا، بل يكونون على بصيرة، بأنها مخلوقة لله، وأنها سنة في خليقته التي أجراها عليها، ولو شاء سبحانه لسلبها تأثيرها، أو قلبه إلى ضده" (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص8-9).

ولذلك يرى العلماء أن: تلقين أبنائنا آداب الدين الصحيحة؛ الخالية من الأوهام، أنفع كثيرا من شغلهم بما لا يكون معه نتيجة عمل، ولا تهذيب أخلاق. لأن نجاح تربية المسلمين، أن يكون المتعلم مقيدا بالدين وحسن الطوية القلبية، فإن تهذبت أخلاقه تهيأ لقبول غير ذلك من العلوم، وكان غرسها فيه مصونا وثمرتها فيه يانعا، لأن العلوم بمنزلة الغذاء، والدين بمنزلة الدواء، أما إذا كنا ننتظر من الشبان أن يتفرغوا لقبول مزاحمة العلوم، قبل تحصين الأساس الديني الذي يكون لها حافظا، ولنتائجها ملاحظا، فإننا ننتظر المستحيل. ومن البديهيات؛ أن الظرف إذا لم يكن سالما صينا فلا ينتفع بالمظروف فيه لسرعة فساده (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص67-68).

ويرى ابن المواز أن التحصين الديني هو الضامن لحسن الاستفادة من العلوم الطبيعية والكونية؛ "فالعلوم الحكمية والصناعية المدنية، متى تأسست على الرابطة الدينية قضي لها بالدوام، ومتى خلت من تأسيس تلك الرابطة آلت إلى الاندراس، وما ذاك إلا لأن الدين وازع للنفوس؛ فلا يتركها تتصرف بأعمال

التعليم إلا فيما توجبه المصالح المشروعة، وإذا لم يكن ذلك الوازع طمحت النفوس لتصريف الأعمال على حسب الأغراض والأهواء والشهوات، فيؤول الأمر إلى التقهقر الذي تقدمت الإشارة إليه" (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص68).

ويرى ابن المواز أن تأخير تعليم العقيدة الإسلامية عن باقي العلوم قد يؤدي على فساد النشإ؛ "فإذا سبق التعليم قبل رسوخ الدين وآدابه، فلا محالة ينشئون متزلزلين، ويكون إيمانهم إنما هو إيمان العادة، وهو لاشك معرض للتغير والتقلب بأدنى عارض. ومتى كان المتربي متزلزلا هكذا فلا يترقب منه نفع لنفسه ولا لغيره

وهذا الأساس كان عليه العمل في الصدر الأول ولذلك كانوا على صلاح وعلم وتقوى، يقول ابن المواز: "قد تحقق من هذه التقديرات، أن التربية الإسلامية التي سيأتي بيان طرق تعليمها في صدر الإسلام، إنما كانت دينية محضة، جامعة بين التحقق بعقائد الدين، والتخلق بالآداب الشرعية في جميع الأعمال، واتباع الأوامر واجتناب النواهي، ومعرفة الحلال والحرام، ومقاومة شهوات النفوس، وصرف قواها إلى الأعمال الصالحة، والكماليات الإنسانية الكافلة لسعادة الحياة والممات، ورفض الأوهام الفاسدة، وتطهير الجوارح الظاهرة والباطنة، والتطبع بالأخلاق المهذبة، واجتناب كل ما يخلّ بشرف الآداب. ولاشك أن العقائد الراسخة تظهر آثارها في العزائم والأعمال وتأثير الأفكار والإرادات، ولا يمكن للمتخلقين بها أن يزيحوها عن أنفسهم.

والمجزوم به أن تربية التعليم، مهما تأسست على ما ذكر؛ حصلت الفائدة العظمى في نجاح المتعلمين، وكانت ثمرات مساعيهم جارية على نهج قويم، ونبغوا أفاضل على الحقيقة، وصحة الثقة بأقوالهم، والاقتداء بأعمالهم، ونفعوا أنفسهم، وتعاونوا على نفع أمتهم.

3، 6. ثالثا: الجمع في التعليم بين علوم الدين وعلوم الدنيا.

ينبه ابن المواز هنا إلى أن التربية على مجرد الدين، من غير تمتع بالعلوم النافعة في الدنيا، فهذا النوع ولو كان صاحبه ناهجا مناهج السعادة في المعاد، لكنه يكون ناقصا من السعادة في عالم العمران الدنيوي ومنافع المعاش المشروعة، ويكون مقصرا في الأخذ بطريق الشرع من هذا الوجه، لأن الشرع الإسلامي يحض على الجمع بين عمل الدنيا وعمل الآخرة، ولهذا كان علماء الملة في صدر الإسلام، غير مفترقين ولا منقسمين إلى أحزاب، فكلهم كان عالما عاملا بالعمل الديني والدنيوي، وكان النبي ﷺ يقول: ﴿**اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا**﴾ (الدين، 1992 ، صفحة 63/1)" (خطوة الأقلام في التربية والتعليم في الإسلام (مخطوط)، أحمد بن المواز، ص12-13).

ودليل ابن المواز على وجوب الجمع بين علوم الدين والدنيا أن طبيعة الإسلام هي الاعتدال والجمع بين مطالب النفوس ومطالب الأجسام. فمتى انحرف أهله عن الاعتدال المشروع، انقسموا إلى قسمين: أحدهما مفرط والآخر مفرط. كما أن الإنسان لم يمكن له الاستقلال بالعبادة إلا بإزالة ضروريات حياته وإزالتها واجبة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ولا يقال أن الشريعة جاءت بذم الدنيا، لأن الذم والمدح يختلفان باختلاف الاعتبار، فذمها باعتبار من رضيها لنفسه حظا وغاية مع التفريط في الدين، لقوله تعالى: ﴿**إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها والذين هم عن آياتنا غافلون**﴾(يونس: 7)، وقوله ﷺ: ﴿**الدنيا قنطرة فاعبروها ولا تعمروها**﴾ (أحمد، 1981، صفحة 58). وأما مدحها؛ فباعتبار تناولها من الوجوه المشروعة، وإنفاقها في الوجوه المحمودة، لقوله تعالى: ﴿**قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون**﴾ (يونس: 58) ، وقوله ﷺ: ﴿**من غرس غرسا ثم يأكل منه طائر أو بهيمة إلا كان له صدقة**﴾ (جامع الصحيح، مسلم بن الحجاج أبو الحسين، سنة 1999م كتاب المساقاة، باب فضل الفرس والزرع، حديث رقم: 2901.)" (خطوة الأقلام، ص 14-15).

ومن أدلته كذلك على الجمع بين علوم الدين وعلوم الدنيا أن العلوم العقلية والطبيعية؛ لها ارتباط وتعلق بالشريعة الإسلامية في عدة أركان وأمور من العبادات، وعدة أبواب من الفقه، ومسائل من المعاملات؛ فأزمنة الصلوات والصيام والحج كلها متعلقة بعلم التوقيت، وحساب الأهلة والسنين، ولا تنضبط قواعد التوقيت إلا بمعرفة علم الهيئة وعلم الفلك. معرفة القبلة متعلقة بمعرفة الأطوال والعروض، والجهات والسماوات، وذلك متوقف على الجغرافيا الفلكية، وكذلك علم الفرائض الميراثية والزكوات وعدة مسائل من المعاملات متعلقة بعلم الحساب، وكذلك مسائل القسمة، ومعرفة ما يقبلها وما لا يقبلها، ومسح العقارات ومعرفة مقاديرها، وإثبات حدودها متوقفة على فن الهندسة، ...(خطوة الأقلام، ص 43-44).

وبالجملة فعمل الإنسان متى توقف على شيء من العلوم، كان حقه واجبا وجوب الوسائل، وهذا التوقف يختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والألسنة والأذهان وليس لكل من ذلك حد مقدر. وبهذا يظهر أن بقية العلوم الطبيعية والرياضية والصناعية، لا ينكر الشرع الإسلامي شيئا منها، فمتى توقفت حاجة الأمة على شيء منها، كان مرغوبا فيه أو متعينا(خطوة الأقلام، ص 48).

واستدل أيضا بموسوعية علماء الأمة فقال: وقد ثبت أن إمامنا مالكا ﷺ، قرأ من العلوم الحكمية عن عبد الرحمن بن هرمز (117هـ)، وألف تأليفا في المنازل الفلكية كما في المدارك، وأن الإمام الشافعيﷺ، كان طويل الباع في التنجيم، وكذلك عدد من عظماء العلماء؛ كابن حبان المحدث، والبيضاوي صاحب التفسير. ومن تتبع علماء الفنون الحكمية في الإسلام، الذين كانوا في زمان الأمويين والعباسيين ومن بعدهم في سائر الأجيال، لا يكاد يحصي لهم عددا. وهذا مما يؤكد الحض على تعلم اللغات الأجنبية عند

الاضطرار (خطوة الأقلام، ص 49-50). وبهذا يتحقق أن الإسلام لا يمنع من قراءة أي علم كان، ولا يصد عن تعليم كل ما فيه منفعة ومصلحة، بل جاء الإسلام باقتباس الحكمة من أي جنس، كان لقوله عليه السلام: ﴿**الحكمة ضالة المؤمن**﴾ (أخرجه الترمذي في سننه في كتاب: العلم عن رسول الله باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة رقم الحديث3611 وقال فيه: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يضعف في الحديث من قبل حفظه) .

4، 6. رابعا: مراجعة نظام التقويم.

رفض ابن المواز نظام التقويم بالامتحانات والاختبارات واعتبره غير قادرة على الكشف عن المستوى الحقيقي للمتعلم، وأن النظام القائم –نظام الإجازة– أجدى وأنفع، يقول ابن المواز: "فإذا انتقل الطالب إلى الاشتغال بالعلوم في المجالس الدراسية عند الأشياخ، يجده الحال حافظا لقواعد المتون أو جلها، والمتعلمون يتفاوتون في ذلك، إن التلميذ إذا ظهرت براعته وتأهل للتدريس؛ لا يكون انتصابه للدرس إلا بإذن الأشياخ، ولا يكون انخراطه في طبقة من طبقات العلماء؛ إلا بعد تحصيله على إجازة من أشياخه، أو شهادة من العلماء بأهليته. ولا شك أن هذه الكيفية كانت أضبط وأفيد من عمل الامتحان المحدث، الذي يكون بمجرد تحرير جزئيات خاصة معينة. لأن الشيوخ لا يعطون الإجازة أو الشهادة، إلا بعد تحققهم من براعة المتأهل واستطلاعهم على معرفة ما حصل عليه من علوم، وكون حالته بمرأى منه ومسمع"(خطوة الأقلام، ص 62).

وهذا هو ما صرح به الإمام السبكي وغيره؛ من أن الاطلاع على العلم في الإنسان، لابد فيه من المخالطة والملابسة. ولذلك كان عمل الأزهر بمصر سنة أربعة عشر وثلاثمائة وألف، أن الامتحان لا يكون إلا في خمسة فنون وهي: التاريخ، والإنشاء، والهندسة، والجغرافيا، وعلم اللغة. وكانوا لا يقبلون في الامتحان إلا من مضى له في العلوم اثني عشر عاما، وكان فيما قبل ذلك –أعني تاريخ ثمانية وثمانين ومائتين وألف– حدث الامتحان عندهم في سائر العلوم المتداولة، بإشارة الشيخ المهدي العباسي (1315هـ)، لكن لم تحصل له ثمرة حتى وقع الرجوع عنه سنة خمسة وثلاثمائة ألف بإشارة الشيخ الأنباري(1313هـ)، وصار الامتحان مقصورا على علم أصول الفقه.

ولذلك فتحصيل شهادة العالمية في نظام التقويم التقليدي هي أدل على الأهلية والكفاءة، لذلك فهي تخول لصاحبها حق الاستخدام في الوظائف العالية والقضاء والإفتاء، زيادة على حق التدريس. وعندهم أن كل من مضى له ثلاثة أعوام في مبدأ قراءته، ينال الشهادة الابتدائية؛ المسماة بـ: "شهادة الإعفاء من القرعة"، بحيث لا يستخدم في عسكر ولا نحوه (خطوة الأقلام، ص 62-63).

5، 6. خامسا: شروط المربي والمعلم:

اعتبر ابن المواز أن التربية مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية، "فمن المقرر أن النوع الإنساني قدر الله بحكمته، أن تكون تربيته عند خروجه من بطن أمه بالإلهام. وسوق الطبيعة بقدرة باري الأنام، ثم عند تمييزه، يشترك في تربيته جانب الأبوين، وجانب المعلم فالأولان مكلفان بحفظ فطرته، وتهذيب أخلاقه الضرورية، وبث إحساسات الخير فيه، وغرائز الوجدان الأدبي، وجناب المعلم مكلف بتأديبه الشرعي، وتلقينه خصال المروءة، وتعليمه العلوم المفيدة، على حسب ما يكون له نافعا. وإذا حدث التقصير من إحدى الجهتين خرج الولد ناقصا"(خطوة الأقلام، ص 64).

ثم أنه يتعين من نجاح التعليم أمور لابد من الاهتمام بها والعمل بمقتضاها:

- منها: أن يكون المعلم عارفا، أمينا، مهذب الأخلاق.

- ومنها أن يكون التعليم تدريجيا على حسب قابلية التلميذ.

- ومنها عدم تفريق التدريس مثل كونه يومين في الجمعة، لأن فيه نسيانا وانقطاعا لمسائل العلم بعضها على بعض.

- ومنها أن العلوم التي تقرأ، ينبغي أن يقدم منها الأهم فالأهم، وما كان حاجة الأمة إليه أكثر.

- ومنها أن لا يبالغ المعلم في شرح القواعد للمبتدئين أكثر مما يفهمونه، بل يتمشى معهم حسب مراتب الإدراك الستة، وهي: ما يقبله الشعور أولا، ثم الفهم ثانيا، ثم المعرفة ثالثا، ثم العلم رابعا، ثم الضبط خامسا، ثم الاستحضار سادسا.

- ومنها أن المعلم إذا كان يقرئ جملة من التلاميذ في دفعة واحدة، فليلاحظ في التفهيم أضعفهم قابلية، ولو كان فيهم من هو أقوى ملكة منه وفطنة.

- ومنها أن المعلم ينبغي له أن يرجح للمتعلم علما قبلته نفسه، ومال إليه طبعه، ولا يكلفه ما ليس في طاقته.

- ومنها أن لا يشغل المعلم تلاميذه بعلمين فأكثر في وقت واحد، لأن ذلك فيه تقسيم لفكر المتعلم، بل إذا أتقن المتعلم قواعد علم، أخذ به في علم آخر.

- ومنها أن تكون نية المعلم والمتعلم ثواب الله والنفع العام، لا مجرد الحرص على تحصيل شهادة الامتياز فقط.

- ومنها أن يكون التعليم خاليا عن الأبحاث المشكلة، وإلقاء المعضلات العويصة.

- ومنها أن لا يقدموا قراءتهم بالمختصرات الصعبة، لأن فيها تخليطا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه، والحالة أنه لم يستعد لقبولها؛ وهي من سوء التعليم، زيادة على فوات مدة التعليم في تتبع ألفاظها واستخراج المسائل منها، وربما ينقطع في فهمها، ثم إن حصلت له ملكة فلابد أن يكون قاصرة عن ملكة من يقرأ بالكتب السهلة المبسوطة.

- ومنها أن لا يقرأ المتعلم بالكتب الرديئة، أو الكتب المتضمنة لكثرة المباحث الخارجة عن المقصود. ولأجل هذا كان علماء الأزهر قرروا منع القراءة بالحواشي منعا باثا في الأربعة الأعوام الأولى من مدة التدريس. ثم بعد تلك المدة يرخص فيها لمن أرادها باختياره وفي الحديث الشريف: ﴿**ما من أحد يحدث قوما بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة على بعضهم**﴾ (قول لعبد الله بن مسعود، أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: 1/108).

- ومنها عدم التساهل في تطبيق العمل على العلم.

- ومنها تأنيس ملكة المتعلمين وترويحها بحفظ طرف من منظوم البلغاء ومنثورهم، بعد تفهمهم معناه.

- ومنها أن المعلم إذا رأى التلميذ أتقن جملة من النحو، فيكلفه أن يقرأ أمامه جملة تناسبها، مراعيا وجه إعرابها؛ فإن أخطأ رده وفهمه. ومنها أن يكثر المعلم من الأمثلة والشواهد للمتعلمين، من بيان مناسبة التمثيل ووجه الشاهد.

- ومنها أن يكون المعلم ماهرا في التعبير، بحيث يصور القاعدة للمتعلم بعبارة سهلة سلسة، لأن كثيرا من المدرسين تكون عبارتهم ضيقة، فلا يحصل المتعلم بها على طائل.

- ومنها أن لا يكلف المعلم التلميذ بعدة علوم في مدة معينة محصورة، فإن ذلك يقطع عليهم الأسباب، ومن نبغ منهم إنما تحصل له مبادئ قليلة لا تكفي لنفسه ولا لسد حاجة الوطن إليه.

- ومنها حض المتعلمين على حسن الخلق وكمال التواضع، فلا شيء أفسد لطبيعة المتعلم، وأبخس لعلمه من الوقاحة والكبر، وكل علم خلا عن التواضع؛ فهو على صاحبه وبال (خطوة الأقلام، ص 64-66).

6، 6. سادسا: القيام بحقوق المدرسين والعلماء:

اعتبر ابن المواز أن مكانة العلماء في الأمة من مكانة العلم فيها فالواجب على الأمة تفضيلهم على غيرهم وبذل الاحترام والتقدير لهم والوفاء بكل ما يستوجب في حقهم من الحقوق المشروعة لهم شرعا وعرفا؛ وهو واجب وفرض على الدولة النهوض والقيام به.

يقول رحمه الله: "فلا يخفى أن العلم هو روح العالم كله؛ لأن نظام الكون لا يقوم إلا بالعدل، والعدل لا يوجد على حقيقته إلا بالعلم، ولذلك قرن الله أهل العلم بالملائكة في الشهادة لله سبحانه بما شهد به لنفسه؛ من الوحدانية. فقال تعالى: ﴿**شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم**﴾ (آل عمران:18)، وكما فضّل الله مطلق النوع الإنساني على غيره من المخلوقات بالعقل، كذلك خصص تفضيل العلماء على من عداهم من النوع الإنساني بفضيلة العلم، لأن العلم أخص من العقل، وهو الدرجة التي تلحق أهلها بعالم الملائكة، ولهذا كانت حقوق العلماء في الأمم محترمة من أول الدنيا في سائر الشرائع والملل، وكان قيام كل أمة بعلمائها وشئونها فرضا واجبا. ولما تكلفت بيوت الأموال العمومية بقبض جبايات كل أمة، كانت حقوق أهل العلم هي أوكد مصاريفها، وأهمها زيادة على حقوقهم المختصين بها من الأوقاف العلمية والدينية"(خطوة الأقلام، ص 76-77).

ومن نظر بعين الإنصاف، يعلم جزما أن التنافس في إحياء المعارف علما وعمل، إنما كان بحصول الكفاية للعلماء، وأما إذا كان العالم منهوكا من جانب ضرورياته، مشغول الفكر بقوت أولاده، وهم مسكنه وتعدد شؤونه، فمن غير شك تعوقه تلك العوائق عن العلم، أو عن الترقي في معارفه، أو عن إخراج نتيجته من القوة إلى الفعل. (خطوة الأقلام، ص 77).

وأما حقوقهم المشروعة لهم فيما يرجع للوصف العلمي:

- منها: استحقاقهم مكانة التقديم في كل عمل مشكور، من خطاب وعقد بيعة ونحو ذلك من الهيئات الاجتماعية؛ لما ثبت من أن النبي ﷺ قدمهم في كتابه الذي كتبه إلى الأمصار.

- ومنها: أن الشرع جاء باشتراط وصف العلم في سائر الخطط الإسلامية، لكون المتصرف في الخطة بدون علم، لا يكاد يصادف الصواب إلا على سبيل الصدفة. ومن الضروري أن قصد وجه الحق لابد أن يكون مسبوقا بعلم، ولكن لما فشا الاستبداد في أزمنته، حدث إسناد ذلك مع مخالفة الشرط، إما لضرورة وإما لغرض طبيعي.

- ومنها: أن الشرع راعى فيهم حق السابقية عند ترتيب العطاء، لقول سيدنا عمر ﷺ، وسيدنا عثمان، وعدد من الصحابة رضي الله عنهم، بأن العطاء تعتبر فيه السابقية، ولذلك فرض سيدنا عمر لأسامة بن زيد أكثر مما فرضه لولده عبد الله بن عمر، وقال له: «إني فضلت أسامة لأجل سابقيته في الله».

- ومنها: ما تقرر في الشرع من كون العالم إذا مات فيبقى من راتبه لأولاده، مراعاة لما أفنى عمره فيه، كما نص عليه الماوردي.

– ومنها: العالم إذا كان بيده وظيف ومات فولده أحق بوظيفه، كما نص عليه الإمام السبكي وقرر أن من ترك ولدا لم يبلغ الأهلية، فيجعل له نائب عنه حتى يتأهل للقيام بوظيف أبيه، واستدل بما صرح به عدد من الأئمة في المسألة من أن الولاية على نوعين: ولاية اختصاص، وولاية مباشرة: أما ولاية الاختصاص فهي التي تكون لنائبه المؤقت بجزء من مرتب الوظيف كما قرر في محله.

– ومنها: أن العالم إذا عجز أو عرضت له أسباب التقاعد فيبقى له عطاؤه المفروض له، وعلله الإمام الماوردي بأن الشرع يعتبر مصلحة الترقي في الوصف العلمي الذي استحق ذلك لأجله. وبهذا جرت فتاوى المالكية كما في النوازل الفقهية، ونبه عليه سيدي عبد القادر الفاسي (1091 هـ).

– ومنها أن العالم لا يمنع شرعا من استنابة غيره في وظيفه الديني، ولو بلا عذر كما صرح به عدد من أهل المذاهب الأربعة، ونقله ابن السبكي وغيره، وكذلك الناصر اللقاني (935هـ)، والأجهوري (961هـ) وألف العلامة المسناوي (1137هـ) رسالة خاصة في الترخيص للعلماء في ذلك، وقد أشار إليها صاحب البهجة في باب الوكالة، ومنها أن العالم إن صدرت منه عثرة أو هفوة نادرة، فالشرع جاء بالترغيب في مسامحته وقبول الصفح عنه، لقول ﷺ:﴿**أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم**﴾ (أخرجه النسائي في السنن الكبرى الجزء: 311/4 الالباني في السلسلة الصحيحة : 231/2 بلفظ: " أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود" قال فيه حديث صحيح)، وكذلك لا يعامل أحد منهم معاملة العوام في التأديب مراعاة لحرمة العلم.

– ومنها: قبول شفاعتهم في كل ما ليس بحد خاص من الحدود المحكوم بها شرعا، كما في الحديث حتى ذكر المؤرخون أن العلامة أبا العلاء المعري (449هـ)، لما وقعت الثورة في مدينة المعرة وقدم الأمير صالح بن مرداس(420هـ)، صاحب حلب لمحاصرتها بجيشه، خرج إليه أبو العلاء وتشفع في أهل المدينة عموما فقبل شفاعته، وأمر بإرجاع جيشه وقال لأبي العلاء: «قد وهبتها لك»، وثبت أن النبي ﷺ كان يقبل الشفاعة بالشعر، كما ذكره ابن السبكي في الطبقات (خطوة الأقلام، ص 82–85).

وهكذا سلاطين المغرب؛ فقد كان عملهم مع العلماء في الاحترامات والإعانات والتخصيصات والعوائد الراتبة، زيادة على حقوقهم الواقعية، وتوظيفاتهم العالية، ومحاشاتهم عن زمرة العوام، وإعفائهم من كل إغرام وإلزام، وكذلك كانت لهم في الدولة الشريفة صلات توزع عليهم، وصلات توزع على طلبة المدارس الآفاقيين، وعلى قراء القرآن ترغيبا في القراءة وتنشيطا لأهلها (خطوة الأقلام، ص 86–87).

7. الخاتمة:

بعد هذه الجولة الماتعة مع الفقيه ابن المواز ومع كتابه خطوة الأقلام لابد من الخلوص إلى مجموعة من النتائج والخلاصات، لعل من أهمها:

- مشاركة الفقيه المالكي المغربي في حل إشكالات مجتمعه في جميع المجالات والميادين ومن أخصها هنا ميدان التربية والتعليم.
- الشرائع السماوية تربية من الخالق للخلق، وهي كافلة لتربية الأفراد بالأمر والنواهي، والترغيب والترهيب، والإرشاد والاتعاظ، لتكون عقائدهم خالصة، وأعمالهم جارية على ما فيه صلاحهم ونجاتهم، فلا سعادة لهم إلا باتباع الشريعة.
- وجوب تأسيس التعليم الإسلامي على صحة الاعتقاد، فالعقائد الراسخة تظهر آثارها في العزائم والأعمال وتؤثر في الأفكار والإرادات، ولا يمكن للمتخلقين بها أن يزيحوها عن أنفسهم. وإذا تمكنت العقيدة من قلوبهم صارت ثمرات مساعيهم جارية على نهج قويم، ونبغوا أفاضل على الحقيقة.
- يقوم منهج التعليم في الإسلام على الجمع في بين علوم الدين وعلوم الدنيا. والشرع الإسلامي لا ينكر شيئا منها، فمتى توقفت حاجة الأمة على شيء منها، كان مرغوبا فيه أو متعينا.
- انتقد ابن المواز نظام التقويم بالامتحانات والاختبارات واعتبرها غير قادرة على الكشف عن المستوى الحقيقي للمتعلم. وأن نظام الإجازة أجدى وأنفع.
- اعتبر ابن المواز أن التربية مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية. وإذا حدث التقصير من إحدى الجهتين خرج الولد ناقصا. كما أكد على ضرورة حصول الكفاءة والأهلية في من تولى التعليم والتربية؛ كشرط الأمانة والعلم وحسن الخلق.
- اعتبر ابن المواز أن مكانة العلماء في الأمة من مكانة العلم فيها، فالواجب على الأمة بذل الاحترام والتقدير لهم، والوفاء بكل ما يستوجب في حقهم من الحقوق المشروعة لهم شرعا وعرفا.

8. قائمة المصادر والمراجع

1. aroi Abdellah'l .(1977) *les origines sociales et culturelles de nationalisme marocains. (1830-1912)*. PARIS: édition MASP2RO.
2. ابن حنبل أحمد. (1981). *كتاب الزهد*. القاهرة مصر: دار النهضة العربية.

3. ابن سودة عبد السلام بن عبد القادر. (1997). *إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، تحقيق محمد حجي*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
4. أحمد عزت عبد الكريم. (1938). *تاريخ التعليم في عصر محمد علي*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
5. الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. (1992). *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة*. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
6. السليماني أبي عبد الله فتحا. (1971). *اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب*. الرباط: مطبعة الأمنية.
7. القادري محمد بن الطيب، عبد الكبير الفاسي المجذوب، و عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة . (2008). *موسوعة أعلام المغرب، تحقيق محمد حجي*. الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.
8. المسعودي محمد. (1993م). *العلماء والمعلمون بالمجتمع المغربي في القرون الاسلامية الأول*. مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية: تونس.
9. المنوني محمد. (1985). *مظاهر يقظة المغرب*. الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدرس.
10. المنوني محمد. (1989). *المصادر العربية لتاريخ المغرب*. المحمدية–المغرب: مطبعة فضالة.
11. الودغيري عبد العلي. (1993). *الفرانكوفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب* . الدار البيضاء: مطبعة دار النجاح.
12. بن أهنية عبد الله. (2004). *سياسة الاصلاح التعليمي والتربوي في المغرب بين الأمس واليوم*. الدار البيضاء: شوسبريس.
13. بوجندرا محمد بن الحاج مصطفى. (1987). *الاغتباط بتراجم أعلام الرباط*. الرباط.
14. حركات إبراهيم. (1985). *التيارات السياسية والفكرية من خلال قرنين ونصف قبل الحماية*. الدار البيضاء: مطبعة دار الرشاد الحديثة.
15. سعيد بن سعيد العلوي. (1992). *الاجتهاد والتحديث دراسة في أصول الفكر الفلسفي في المغرب*. بيروت: مركز دراسات العالم الإسلامي.
16. مسلم بن الحجاج أبو الحسين. (1999). *جامع الصحيح (صحيح مسلم)*، . بيروت–لبنان: دار الفكر.